

للمستثمرين من القطاع الخاص المهتمين بالمشاريع الطاقية، انطلاقاً من مصادر متجددة.

وقد جاء اقتراح هاذ المشروع في سياق يتسم بضرورة مواجهة النمو المضطرد للطلب على الكهرباء، الذي يتجاوز 6% سنوياً، لمواكبة التنمية السوسيو اقتصادية لبلادنا، وهو ما يحتم استغلال جميع المؤهلات والإمكانات من الطاقات المتجددة التي تزخر بها بلادنا، وذلك من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تقليص تبعيةنا الطاقية للخارج، أولاً.

وثانياً، المساهمة الفعالة والإيجابية في التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الكرة الأرضية بشكل عام، من خلال إعطاء نموذج فعال وناجز لاستغلال الطاقات المتجددة.

ولابد من التذكير على الأهمية التي بات يكتسبها مجال الطاقات المتجددة، خاصة بعد خطاب جلالة الملك في قمة الأطراف بباريس، حيث أعلن جلالتنا عن رفع هدف 42% في أفق 2020، إلى 52% في أفق 2030.

فالمملكة المغربية لن تكتفي فقط بإدخال الطاقات المتجددة في طاقتها الكهربائية، بل إن المصادر المتجددة في هذه الباقية ستتوقف، بإذن الله، على المصادر الأحفورية في الأفق المذكور، وهي رسالة كبيرة وقوية للمنظم الدولي.

أيها السيدات والسادة،

إن تطبيق القانون 13.09 قد عرف بعض النواقص، ذلك رغم التقدم الملحوظ الذي سجله، ونخص بالذكر منها:

- أولاً، عدم تطرق القانون 13.09 لربط منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقاً من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض، مما شكل عائقاً أمام التنمية الصناعية للمنشآت الصغرى والمتوسطة، لا سيما تلك التي ستبنى على الألواح الشمسية أو ما يصطلح عليه ب (photovoltaïque)؛

- في مجال الطاقة الكهربائية من مصدر مائي، القانون استثنى من نطاق تطبيقه المشاريع ذات القدرة التي تتجاوز 12 ميغاواط، مما شكل عائقاً أمام استغلال الحد الأقصى الذي تقدمه الخصائص الهيدرولوجية لمواقع الإنتاج؛

- ثالثاً، إغفال الرأي التقني لووكالة الحوض المائي المعنية عندما يتعلق الطلب بإنجاز منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقاً من مصادر الطاقة المائية.

وعلى هذا الأساس، السيد الرئيس، السادة المستشارين، يهدف مشروع القانون 58.15 المعروض على أنظاركم إلى تغيير وتتميم أحكام المواد الأولى و5 و8 و10 و12 و24 و26 من القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة عبر:

محضر الجلسة الحادية والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1437 (29 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: خمسون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة التاسعة والعشرين والدقيقة مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.15، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية، التي سوف نخصصها للدراسة والتصويت، على مشروع قانون رقم 58.15، يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

أعطي الكلمة للسيد الوزير، أو أعطي الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل، السيد الوزير، للمنصة.

السيد عبد القادر اعجارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين والسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة، منوهاً بالأجواء التي سادت مناقشة مشروع قانون رقم 58.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، وشاكراً كذلك للسيد الرئيس وللشادة أعضاء اللجنة أريجيتهم وتفهمهم لعامل الوقت، وهو مشروع القانون المعروض على أنظار المجلس اليوم.

كما أود أن أشكر السادة أعضاء اللجنة على المساهمات القيمة والاقتراحات الهادفة، التي ستساهم في إغناء خارطة الطريق التي سيتم تنزيلها في المجال الطاقى.

السيد الرئيس،

من أهداف هاذ المشروع، كما صادقت عليه اللجنة الموقرة بالإجماع، تمكين المؤهلات الوطنية للطاقات المتجددة وإعطاء الرؤية اللازمة

التقرير هذا شيء آخر.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:
السيد الرئيس،

إلى سمحتي، احنا غادي نكونو متضامين ومتفقين مع مكونات المجلس، جميع الفرق. إذا ارتأى الرأي بأننا نسلمو للرئاسة، الفريق الاستقلالي وهو أول فريق سيستهل هذه المناقشة، فنحن مع التسليم، أما إذا اقتضى رأي الإخوة مكونات المجلس بأن نتلو رأينا وندلي برأينا في الموضوع، فالأمر للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

.. إذن شوفوا، الله يجازيكم بخير، واش قراو أو لا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود 6 دقائق، إذا رغبت في ذلك، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

مسء الخير إخواني، أخواني.

نظرا لأهمية الموضوع، أهمية بالغة، جدا، فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة، تقترح أن يتم عرض التدخلات أمام الجميع.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد المستشار عن الفريق الاستقلالي، ما كين مشكل. في حدود 7 دقائق، السيد المستشار المحترم، إن شاء الله.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لمناقشة مشروع القانون 58.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن هذا المشروع يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والرؤية المتبصرة لجلالة الملك، لتدعيم الخيار الاستراتيجي لتطوير الطاقات المتجددة وبناء باقة طاقة متنوعة، تمكن من تلبية الطلب المتزايد

- أولا، فتح السوق الكهربائية للجهد المنخفض لاستثمارات القطاع الخاص في الطاقات من مصادر متجددة، والذي يخضع تطبيق أحكامه المتعلقة بالولوج والربط بالشبكة لشروط وكيفيات يتم تحديدها بنص تنظيمي؛

- رفع الحد الأدنى للقدرة المنشأة لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر مائة من 12 إلى 30 ميغاواط؛

- ثالثا، فتح إمكانية بيع فائض إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد العالي والجد العالي، أو إلى مسير شبكة التوزيع الكهربائي المعني، بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

ويجب التأكيد على أن فتح إمكانية بيع الفائض للإنتاج - كما جاءت في مشروع القانون - جاءت، أولا، لتسوية الوضعية الحالية المتعلقة باقتناء المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لفائض إنتاج مستغلي المنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد العالي والجد عالي، حيث أن حقن هذا الفائض يعتبر ضروريا من الناحية التقنية، بالإضافة إلى تامين كل الطاقة المنتجة وتشجيع الخواص على الاستثمار في هذا المجال، كما سيمه هذا المقتضى المنشآت المرتبطة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين، أهم مرامي ومقتضيات هاذ المشروع المعروض على أنظاركم، ونأمل أن يلتقي هاذ المشروع تجاوبا من قبلكم، على غرار ما كان عليه الأمر داخل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية الموقرة.

وشكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، لتقديم المشروع.

الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، تم توزيع..

نمر الآن.. نفتح باب المناقشة، فللتذكير للإشارة فقط، فخلال اجتماع ندوة الرؤساء صباح اليوم تم الاتفاق مع السادة رؤساء الفرق والمجموعات حول التوزيع الزمني بخصوص مناقشة مشروع هذا القانون، فالكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 7 دقائق..

لكم الاختيار السيد الرئيس، إذا رغبت في التدخل عندكم الوقت ديال 7 ديال الدقائق إذا رغبت في التسليم للرئاسة، إلى بغيتوا تسلموا للرئاسة

البرلمان بشكل دوري بالمعطيات المتوفرة حول مدى تحقيق الأهداف المعلنة في الاستراتيجية الوطنية للطاقة والنجاعة الطاقية، حتى لا يبقى البرلمان بعيدا عن ورش تنموي كبير.

إن مستقبل الطاقات المتجددة بالمغرب يشكل بوابة عبور حقيقية نحو ممارسة طاقة مستدامة وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة النظيفة وبناء نموذج التنمية المستدامة المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا. وما الاستراتيجيات المعتمدة في هذا الإطار إلا مثلا ساطعا، يؤكد مرة أخرى الخبرة التي اكتسبتها المملكة، والتي باتت تعي أكثر من أي وقت مضى الأهمية القصوى لتقضايا الطاقة والتغيرات المناخية وخطرها على المجتمعات والدول، وهو ما جعلها تدمج القضية البيئية في هذا المجال، واضحة وبشكل تدريجي حدود رؤيتها الخاصة ورهانات البعد البيئي، وهو ما يتجسد من خلال تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ "COP22" في العام المقبل.

لكل هذه الاعتبارات، واعتبارا للأهمية الاستراتيجية لتطوير الطاقات المتجددة بالمغرب، بما يضمن الأمن الطاقى ويسهم في الرفع من جاذبيته لدى المستثمرين في القطاع الخاص وتأهيل المملكة للتقارب مع أسواق الطاقة الأوروبية، فإننا، في الفريق الاستقلالي، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السبي المربوح. في حدود 6 دقائق، السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع القانون 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، وهي مناسبة للتذكير بالمجهودات التي بذلتها بلادنا في الميدان الطاقى بفضل الرؤية الملكية الحكيمة، والتي مكنت بلادنا من تحقيق نقلة نوعية على مستوى السياسة الطاقية من خلال المشاريع الكبرى والمهيكلية، التي انخرط فيها المغرب من أجل تنويع الباقية الطاقية والاعتماد بشكل أساسي على الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها، خاصة الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، وينبغي الرجوع في هذا الإطار للخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد في 30 يوليو 2007 والذي أسس لسياسة جديدة في مجال الطاقة، تعتمد بالأساس على تنويع مصادر الطاقة وضمان النجاعة الطاقية.

على الطاقة والحفاظ على البيئة، وبالتالي تقليص التبعية الطاقية للخارج، حيث يرتهن المغرب للاستيراد الطاقى بنسبة 93%.

إن استقراء نص المشروع، الذي نحن بصدد مناقشته، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن فتح المجال لاستثمار الخاص وربط منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية، انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض والمتوسط أو العالي أو العالي جدا، سيكون له آثار إيجابية على المواطنين، مما يسهم في تخفيض الفواتير الكهربائية ويخفف عبء الاستثمار في إنتاج الكهرباء على الدولة، إلا أننا في الفريق الاستقلالي نود إيلاء هذا الموضوع مزيدا من العناية واستحضار عدة معطيات، نعتبرها مفصلية لإنجاح هذا الورش الضخم، وذلك من خلال:

- أولا، مواكبة التطور التكنولوجي واعتماد ميكانيزمات التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الطاقات المتجددة، مع تكوين اليد العاملة المتخصصة في المجال ونقل الخبرات وإدماج الصناعات الوطنية في المشاريع المندجة للطاقات المتجددة والدفع بالوحدات الصناعية الوطنية إلى التكامل في إطار مندمج، يمكنها من المساهمة بفاعلية في صناعة الطاقة الوطنية؛

- ثانيا، العمل على تشجيع البحث العلمي وتشجيع البحوث التي تُنجز في هذا المجال، باعتباره قطاعا واعدا، مع الاستفادة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها الدول الرائدة في هذا القطاع.

السيد الرئيس،

غني عن البيان أن مطلب إدراج البيئة كمحدد أساسي في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أضحي مطلبنا راهنا على المستوى الوطني والدولي لضمان فضاء عيش خلاق ومستديم، ضمن إطار اقتصادي واجتماعي، يهدف إلى المحافظة على البيئة في كل مجالات استخدام للطاقة من صناعة ونقل وخدمات وتجارة واستخدامات منزلية وغيرها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي، وإذ نتمن عاليا الإجراءات المهمة التي يقترحها المشروع، واستحضارا للتحديات الكبرى التي ينبغي علينا رفعها، نعتبر أن تحقيق الأهداف المعلنة تقتضي العمل - كل العمل - على إدماج المشاريع الاقتصادية الكبرى ضمن مشاريع عقارية ومدن جديدة لضمان ترشيد واستعمال معقلن للطاقة ببلادنا.

ومن هاذ المنطق، فإننا ندعو الحكومة إلى مواكبة هذا الورش الاستراتيجي الهام بإجراءات وتدابير، تروم رفع الوعي المجتمعي بأهمية هذا النوع من الطاقة وفعاليتها وضرورة استعماله بحكمة ونجاعة، من خلال إشراك وسائل الإعلام السمي وبالبصري في مختلف البرامج التحسيسية، خاصة وأن هذا المشروع يفسح المجال لكل المواطنين للانخراط ضمن منظومة إنتاج هذا الصنف من الطاقات الجديدة.

السيد الرئيس،

إن مناسبة مناقشة المشروع هي فرصة أيضا لنطلب من الحكومة مد

المعنية بمشاريع إنتاج الطاقة من مصدر مائي، وهذا ما عالج مشروع القانون الذي نحن بصدده.

السيد الرئيس،

لقد تكونت لدينا القناعة بأهمية هذا المشروع قانون وبأنه سيساهم بشكل فاعل في توفير إطار ملائم لاستغلال مكامن الطاقات المتجددة في بلادنا، بما يضمن توفير الطاقة وتعبئة الموارد الوطنية للطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة.

وفي الأخير، نود أن نشكر السيد الوزير على التوضيحات التي قدمها خلال المناقشة وتفاعله التام مع مداخلتنا، ولذلك فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل في إطار المناقشة ديال مشروع القانون، تفضل.. في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد محمد زاتني:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

السيد الرئيس،

نعم، السيد الوزير، إننا في فريق العدالة والتنمية، وقد سايرنا معكم في اللجنة موضوع تغيير وتتميم القانون رقم 13.09 لمشروع قانون رقم 58.15 المتعلق بالطاقات المتجددة. طبعا في اللقاء ديال اللجنة حاورناكم بجدية طبعا، وكانت توضيحاتكم جد مهمة وجد واقعية، اللي طبعا أفادتنا وأعطينا وضوح الرؤية في الموضوع.

لابد بداية أن نستحضر التوجيهات الملكية السامية في هذا المجال (مجال الطاقة)، والقاضي بالدعوة إلى رفع التحدي إلى الوصول إلى 52% عوض 42%، وهذا تحدي كبير جدا من 2020 إلى 2030، رفع جلاله الملك التحدي إلى 52% من الطاقة المتجددة المنشأة، وطبعا هذا التحدي هذا سوف يجعل المغرب في منأى ومأمّن من مخاطر التبعية الطاقية، اللي طبعا يعيشها اليوم، حيث يستورد ما يناهز فوق من 90% من الطاقة ديالو.

هذا طبعا دفعكم، السيد الوزير، إلى القيام بتعديل القانون 13.09 اللي تبين فيه مجموعة ديال الضعف في التوجه الجديد ديالكم، وحيثوا بتعديلات. هاذ التعديلات هي تعديلات جد إيجابية، نتمنها، ما يتعلق بالمادة 6 والخاصة بمسير الشركة، المادة 12 رأي وكالة الحوض المائي عند استغلال بعض الأماكن المائية، المادة 24 فتح شبكة الجهد العالي والجد العالي

وفي هذا الإطار، أكد جلالته أن: "من القضايا الأساسية مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية، ضمانا للأمن الطاقى لبلدنا، وتنوع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة وترشيد استعمالها"، انتهى كلام جلالته الملك.

فقد ظلت الطاقة تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة في ظل تبعية مطلقة لبلادنا في الميدان الطاقى، وهو ما أرقق الاقتصاد الوطني، وساهم في فرملة كل الجهود التي بذلتها بلادنا لتطوير وتأهيل نسيجها الاقتصادي، فاعتماد المغرب على الخارج في التزود بالطاقة بأكثر من 96% دفع إلى التفكير الجدي في إيجاد حلول جذرية لتفادي هذا الوضع المقلق. وبفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة، الذي دعا إلى الانخراط في برنامج طموح ومهيكل للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة، تضمن تنوع الباقية الطاقية والتخفيف من التبعية الطاقية والاعتماد على طاقات نظيفة ومتجددة، وقد أعطى جلالته في هذا الإطار الانطلاقة الفعلية للعديد من المشاريع في هذا المجال.

وهكذا، تم إطلاق مشاريع ضخمة من قبيل المشروع المغربي للطاقة الشمسية، باستثمارات إجمالية تقدر ب 70 مليار درهم، والبرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية، بقيمة تفوق 31 مليار درهم.

ويسعى المشروع الوطني للطاقة الشمسية، الذي أكدنا في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات أنه مشروع مهيكل، سيجعل المغرب فاعلا مرجعيا في هذا المجال إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية، قدرتها 2000 ميغاواط في أفق 2020.

أما البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية فيروم إحداث حقول ريحية جديدة، ستساهم في رفع القدرة الكهربائية المتولدة من أصل ريجي من 280 ميغاواط حاليا 2000 ميغاواط سنة 2020.

والواقع أن جميع هذه المشاريع والبرامج المتعلقة بالطاقة النظيفة من شأنها أن تجعل المغرب فاعلا مرجعيا بإفريقيا والعالم العربي في مجال الطاقة المتجددة، كما تعكس الإدارة السياسية القوية للمملكة في تطوير الطاقات النظيفة، لاسيما وأنها تتوفر على إمكانات ومؤهلات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، سواء منها الشمسية أو الريحية أو المائية.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مشروع القانون المعروض للمناقشة اليوم، والذي يروم الاستجابة للإشكالات والنواقص التي رافقت تطبيق القانون رقم 13.09، وتحديد صعوبة ربط منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض، سواء على صعيد قطاع السكن أو قطاع الخدمات، القانون المتعلق بالطاقة الكهربائية من مصدر مائي يستثني أيضا من نطاق تطبيقه المشاريع ذات القدرة التي تتجاوز 12 ميغاواط، القانون الحالي يطرح، بالموازاة مع ذلك، إشكالات مرتبطة بصعوبة الحصول على الرأي التقني لوكالة الحوض المائي

واط، هذا مهم جدا، والزيادة في البيع، وهذا هو اللي بغينا، إن شاء الله، أن المستثمرين يمكن يبيعوا للمكتب الوطني ما يفوق 20%، احنا درتوا في القانون 20%، يمكن، إن شاء الله، نجيبوا لنا تعديل آخر ما يفوق 20%.

نتمن العمل...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

المستشار السيد. السيد محمد زاتي:

طبعا احنا كساندوكوم، وكنويدوكوم وكنصوتوا بنعم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بالمجلس الموقر، لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

وفي البداية، نود أن نوه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بكافة أعضائها، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وهي مناسبة لنعبر، كفريق حركي، عن تنويعنا وإشادتنا بالسياسة الطاقة لبلادنا، المعتمدة أساسا على تنويع الموارد الطاقة الوطنية بأخرى بديلة، بغية تقليص التبعية الطاقة باعتمادات مقاربة شمولية في تنزيل الإستراتيجية الوطنية بكيفية فعلية وفعالة.

ويبدو ذلك جليا من خلال مشروع "نور" للطاقة الشمسية بوارزازات، كمودج ذي إشادة من دول العالم، في انتظار استكمال باقي الأوراش الطاقة مستقبلا.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن هذا المشروع جاء بأربعة أهداف رئيسية، تتجلى في أمن الإمدادات وتوفير الطاقة، بالإضافة إلى تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار معقولة وأيضا التحكم في الطلب وكذلك المحافظة على البيئة.

السيد الرئيس،

تطرق هذا المشروع أيضا إلى 5 توجهات إستراتيجية، وهم بالأساس تنويع وتنافسية الباقية الطاقة وكذلك تعبئة الموارد الطاقة المتجددة الوطنية

والتوسط والمنخفض لاستقبال منتوج الشركات التي ستستغل أو ستستغل في هذا المجال وفتح السوق الكهربائية للجهد المنخفض، رفع الحد الأدنى من الطاقة المائية من 12 ل 30 ميغاواط، فتح إمكانية الطاقة المتجددة للبيع إلخ. كل هذا كيوضح أننا، الحمد لله، نسير في مجال الطاقة نحو طريق جد مفتوح، جد إيجابي مستقبلا.

فإننا في فريق العدالة والتنمية، نتمن مبادرة الحكومة وجرأتها في تعديل هذا القانون وطبعا العمل بجدية حول المستقبل.

هذا القانون الذي سيمكن من الافتتاح على آفاق جديدة لاستعمال الطاقات المتجددة، هاذ القانون سيساهم في التشجيع على البحث العلمي، لأن لابد من تطوير البحث العلمي، لابد من الاستثمار الإيجابي، لابد من تشجيع المقاولات والمقاولات الوطنية بالخصوص، وكذلك لابد من الحفاظ على البيئة، لأن الطاقة المتجددة هي طاقة محافظة على البيئة، بالتالي غترجو منها الشئ الكثير جدا.

الحمد لله، بلدنا المغرب تيعرف.. يعني حباه الله بمناطق شمسية، مناطق فيها الشمس بشكل كبير، ومناطق رحيمة هامة، منها طنجة، منها الصويرة وأماكن أخرى اللي غتخلي هاذ المشروع بالذات أنه يتوفق فيه المغرب وينجح فيه، مواقع مائة ما يهاز 400 موقع مائي بإمكاننا أننا نستغلها أحسن استغلال، ولذلك نشجعكم، السيد الوزير، على استغلال مكامن الطاقات المتجددة والمتوفرة في بلادنا.

الحمد لله، الله أعطاها لنا موجودة، خاصنا غير نستثمروها، وبالتالي نوليو احنا عندنا إمكانيات ديال حتى التصدير إذا كان ممكن، إلا أنه لابد أن نشير بالنسبة للشركات اللي غتاخذ هاذ المجال، السيد الوزير، خاصنا ندفعوها أنها تستثمر داخل المغرب، تنشئ شركات صناعة الآليات المتخصصة في هذا المجال، ماشي يجيب لنا السيرة ديالو من برا فقط ويقوم بالعمل ديال، فخاصو يجيب لنا الآليات، يجيب لنا المكننة، يجيب لنا العلم، ويجيب لنا التكوين للأبناء ديالنا، وبالتالي غادي نخلق فضاءات للتشغيل، وهذا أحسن ما يمكن لنا نستفدوه كذلك مستقبلا في قطاع التشغيل.

لابد من توسيع الشبكة مع مجموعة من الجيران ديالنا، خاصنا نمشيو لإفريقيا، نمشيو للسينغال، نمشيو نبيعو لموريتانيا، نبيعو لمالي، البرتغال كين مشروع، علاش هاذ توسيع الطاقة؟ وهذا هو السؤال اللي طرحنا عليك، أ السيد الوزير، في اللجنة، قلنا لكم: واش يمكن نخزنو الطاقة؟ قلتوا إيه، ولذلك خاصنا نوسع هاذ العمل هذا باش نلقاو فين نخزنو الطاقة اللي غنشتريوها من عند المنتجين على الأقل باش أننا ما نتضيعوش فيها، حتى نضمن تخزين الطاقة أكثر ونضمن للمستثمرين.. طبعا المستثمر ملي غيشوف أننا عندنا واحد الاتساع ديال الشبكة ديالنا الكهربائية، لابد أن يجتهد ولا بد أن يدخل في هاذ المجال وحتى نتمكن من ضبط السوق، باش يزل الثمن ديال الطاقة في المغرب، وطبعا احنا كنفرحو إلى وصلنا ل 30 فرنك، كيف ما قلتوا السيد الوزير، 30 فرنك، يعني ستة ديال الريال في الكيلو

وكذلك هذا المشروع يساهم في تقليص الإفقار وتحقيق أسعار مريحة للمواطن وكذا في تكوين إطار ملائم ومكانة مريحة للمجهود المالي، الذي كان يُبذل لتلبية الخصاص، كذلك أنه يشجع الاستثمار والمستثمرين والخواص في هذا الميدان وتنويع هذا الاستثمار في المجالات المواكبة، التي تصاحب هذا المشروع، وبالتالي الرفع من فرص العمل جديدة ومتميزة أخرى ومهمة.

وكذلك هذا المشروع - كيف جا في التدخل ديال الأخ اللي سبقتي - هو معالجة النواقص التي جاء بها القانون السابق، يعني 13.09. واحنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نصوت بنعم على هذا المشروع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار 4 دقائق، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مشروع قانون 58.15، القاضي بتغيير وتتميم القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، هاذ المشروع الذي نثمنه إجمالا، نظرا لما يتيح من إمكانيات جديدة لاستعمال الطاقات المتجددة، ويفتح آفاقا واسعة لتثمينها واستغلالها، وهو ما عبرنا عنه خلال مناقشتنا لهذا المشروع داخل اللجنة المختصة.

وكما هو معلوم، يلعب قطاع الطاقات دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو ومن عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأمام الطلب المتزايد على الطاقة، عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة من خلال خلق بدائل أهمها: تطوير استعمال الطاقة المتجددة، وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة.

ولمسيرة التزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة، لا مناص اعتماد استراتيجية لقطاع الطاقة، تتركز على منظور شمولي مندمج تضع من بين أهدافها تقليص التبعئة الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض تكلفتها وتحسين النجاعة الطاقية وتشجيع الحلول البديلة كالطاقة المتجددة، كالشمس والرياح والماء، كصادر فاعلة وموثوقة لتوليد الطاقة التي نحتاجها بالكميات التي نرغب فيها.

وأیضا تعزيز النجاعة الطاقية وتقوية الاندماج الجهوي، بالإضافة إلى نهج سياسة التنمية المستدامة.

وبالتالي، فإن هذه الإستراتيجية هي ترجمة لخارطة طريق، تتضمن برنامج عمل مفصل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

السيد الرئيس المحترم،

وفي هذا الإطار، نود التأكيد على أن هذا المشروع جاء لمعالجة النواقص التي شابت القانون رقم 13.09 واستغلال مكامن الطاقة المتجددة المتوفرة في بلادنا، بالإضافة إلى وضع برامج وطنية لتطوير واستغلال الطاقات المتجددة.

وعليه، لا بد من التساؤل حول أحقية الفلاحين الكبار في إنتاج الطاقة المتجددة واستغلالها وأيضا في ربطها بالشبكة الوطنية، بالإضافة إلى الاستفسار حول الإستراتيجية المستقبلية لدى الوزارة لضبط وتنظيم عملية تخزين الفائض.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نعيد تنوينا بالعمل الجماعي الذي ميز أشغال لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية أثناء مناقشة هذا المشروع الهام، وبالتالي، فإننا، في الفريق الحركي، نثمن هذا المشروع، نظرا للإيجابيات، ونثمن أيضا مبادرة الحكومة وجرأتها في تعديل هذا القانون، وبالتالي فإننا نؤكد، باسم الفريق الحركي، تفاعلنا الإيجابي مع هذا المشروع الهام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 4 دقائق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

نحن بدورنا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن هذا المجهود الذي بُذل من طرف وزارة الطاقة والمعادن لإخراج القانون المعدل، وذلك لأسباب اختصرناها في 4 ولا 5 نقط:

أولا، المجهودات التي تبذلها المملكة من أجل الرقي بمستوى الطاقة إلى مصاف الدول المتطورة في هذا الميدان، وكذلك دعوة جلالة الملك إلى الانخراط في هذا المجهود والمساهمة في إنجاحه وتنويعه حتى يتبوأ الاستثناء في إفريقيا، كفاعل مرجعي في الطاقة المتجددة، وكذلك الوصول إلى الهدف الذي نشد إليه، وهو تحقيق 2000 ميغاواط، والرفع كذلك من التحدي للوصول إلى 50% من الإنتاج الوطني.

المائي.

السيد الوزير،

نحن مع توجه الدولة واستراتيجيتها في تنمية وتطوير الطاقات المتجددة لتقليص التبعية والسعي نحو الاستقلالية الطاقية، ونحن كذلك لسنا ضد استثمار الخواص في هاته الطاقات، سواء كانوا وطنيين أم أجانب، والدليل أننا صوتنا بالإيجاب على المشروع موضوع هذه الجلسة في اللجنة الدائمة المعنية، رغم الملاحظات التي أبدينا حوله.

لكن، نحن مع الاستثمار الذي لا يبغي المؤسسة الوطنية، بل يحافظ لها على مكانتها الاعتبارية، التي تجعل منها صمام أمام أي تهديد للأمن الطاقى والمائي للبلاد. كلنا عشنا مشكلة ساكنة طنجة مع شركة أمانديس التي، لولا الألفاظ الإلهية ثم تدخل الدولة في الوقت المناسب، لاتخذت الأمور أبعاد خطيرة.

في هذا الصدد، انطلاقا من إيماننا العميق وقناعتنا الراسخة بالدور الوطني التاريخي الذي قامت به المؤسسة الوطنية في الحفاظ في الأمن الطاقى والمائي للمغرب والاستثمارات الكبيرة والهائلة، التي مكنتها من بلوغ ذلك، نريد أن نلفت انتباهكم إلى خطورة التخلي عن دور المؤسسة العمومية لصالح القطاع الخاص أو إعطائها أدوارا ثانوية في قطاع حيوي سيادي، وهذا في اعتقادي يضعنا أمام مفارقة عجيبة بين هدف التحرر من التبعية الطاقية من حيث القود بتطوير وتنمية الطاقات المتجددة، من جهة، وبين تحويل قطاع إنتاجه ونقله وتوزيعه بشمسه وريجه ومائه إلى الخواص من جهة أخرى، فعن أي استقلالية نتحدث؟!

وهذا يدفعنا إلى دعوة الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والعمل على بذل المزيد من الجهود لتمكين المكتب الوطني للكهرباء والماء من تحمل الدور المنوط به في الحفاظ على الأمن الطاقى والمائي.

أما بخصوص مشروع القانون 58.15 فليس لنا أي اعتراض عليه، ونصوت عليه، إن شاء الله، بالإيجاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي، الأستاذ تفضل، لكم الكلمة في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أعتقد أن هذا المشرع القانون 58.15 المغير والمتمم للقانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة أملت الحاجة، الحاجة لأننا سنكون مضطرين حتى في السنوات القادمة القليلة أن تأتي الوزارة المعنية بمشاريع قوانين

إن البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الذي يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أهمية بالغة، والتي قال جلالته أن تتولى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية "MASEN" من الآن فصاعدا قيادة قطاع الطاقات المتجددة، وخصوصا الشمسية والريحية الكهرومائية.

هذا البرنامج الذي سيمكن من استغلال مكامن الطاقة المتجددة المتوفرة ببلادنا لتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقات المستهلكة على الاقتصاد الوطني، خاصة أمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة.

وقد دعا جلالته كلا من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية للعمل بشكل منسجم من أجل تأييد الزيادة القارية والعالمية في مجال الانتقال الطاقى. ولهذا الغرض، فهنا مطالبان بالعمل من خلال روابط تنظيمية قوية وقيادة استراتيجية موحدة، وذلك بهدف - يضيف بلاغ الديوان الملكي - توفير وسائل مؤسسية واقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار..

انتهى الوقت.

المستشار السيد نفسه:

نشكر السيد الوزير على العمل اللي كيتوم به، وكنصوتو بنعم على المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغل، 3 دقائق.

المستشار السيد محمد زروال:

السلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين والمحترمات،

نريد في البداية أن نحبي عاليا المجهود الكبير الذي يبذل من طرف كل الفاعلين وكل مكونات القطاع، ونتمن الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الطاقات المتجددة.

في الحقيقة، القراءة الأولية لمشروع القانون 58.15 وضعت أمامنا العديد من علامات الاستفهام حول جملة من الإشكالات، التي أثارنا مخاوفنا، إلا أنه بعد مناقشة الموضوع في إطار اللجنة المختصة والشروط الإضافية التي تقدم بها السيد الوزير، تبذرت بعض من مخاوفنا حول الأمن

¹ Moroccan Agency for Solar Energy

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

طبعاً يشرفني أن أتقدم باسم مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة هاذ المشروع، مشروع قانون رقم 58.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09.

طبعاً الرهان على الطاقات المتجددة هو يشكل تحدياً حقيقياً لضمان الأمن الطاقى لبلادنا، وبالتالي لا يمكن لأي كان أن يفاوض أو يناقش في هاذ التحدي وأنا كنا - كمغاربة - هذا هو التحدي ديال الوطن برتمته، لكن هاذ التحدي اللي مطروح على بلادنا هو أيضاً فيه جانب اللي خاص نوضحو للرأي العام ونورو الإخوة أعضاء مجلس المستشارين بالأشياء المترتبة عنه، وهنا غادي يمكن نتفقو كنا على أنه هاذ التحدي هو تحدي كبير، لكن أشنو هي المصاحبة باش يكون هاذ المشروع الطموح الكبير في مستوى الرهانات المطلوبة.

فلا بد من بعض الأشياء، اللي احنا كمجموعة كنفدرالية احنا كنبهو لها الحكومة ولأنه ضروري سن إستراتيجية وطنية لاكتساب التكنولوجيا، لأنه مع الأسف احنا كبلد ما عندناش أطر في هاذ المجال وفي السياسة وفي المنظومة التعليمية ديالنا، هذا مجال خصب للاشتغال. وبالتالي خاص تكون منظومات مصاحبة لهذا المشروع.

كذلك، التكوين والتكوين المستمر من أجل توفير الضرورية، كذلك لا بد من استغلال كل الإمكانيات التي تترجمها بلادنا، خاصة الطاقات الأخرى اللي كتلوث البيئة ديالنا، وغادي نغطي مثال لا الحصر (les décharges) مطارح النفايات، اللي كتشكل خطورة كبرى على البيئة، وهي مصدر مهم بالنسبة للطاقات المتجددة.

كذلك، النجاعة الطاقية تعتبر في حد ذاتها مورد للطاقة، وبالتالي حان الوقت باش نبلورو هاذ الفكرة ديال النجاعة الطاقية لأنها مهمة ومهمة جداً. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بعد الاستماع لمداخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، تنتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع، فأعرض المادة الفريدة للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع قانون برتمته للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

أخرى، لأننا نتحدث عن مشروع ضخم، وهذا المشروع الضخم ربما أنا أقول نتحدث عن مشروع مجتمعي، مشروع مجتمعي اللي هو ليس نتاج ديال الحكومة ولكن جميع المؤسسات الدستورية في البلاد، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، ونحن قبل أيام شهدنا.. سمعنا بلاغ الديوان الملكي اللي تحدث على رفع الطاقة من 42% سنة 2020 إلى 52% سنة 2030.

اليوم من بين المشاريع - أعتقد - ذات المقاربات السلمية اللي كتعيشها بلادنا، وهو مشروع الطاقات المتجددة بمكوناتها الثلاثة، إن نحن في المغرب استثماراتنا ضخمة في الطاقة الشمسية. صحيح ما بغيتش أنا نتكلم على تفاصيل المشروع، أتحدث على الجانب الآخر المتعلق بالبناء المتواصل لهذا المشروع الكبير، فواحد المرحلة بنينا المؤسسات المكلفة بهاذ الشيء واحنا عشنا القوانين الأصلية ديال الطاقات المتجددة، ديال النجاعة الطاقية، ديال الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية. اليوم نحن في المسار الذي من خلاله نبحث على أفق أرحب لهاذ.. لذلك فالمغرب، بغض النظر، اللي كتقولو فعلاً هناك اختيار البحث عن الاستقلالية، هناك بحث عن الأمن الطاقى، ولكن هناك جانب أساسي جداً، المغرب اختار هذه الطاقات النظيفة ولم يختار الطاقة النووية، ونعرف أن الطاقة النووية رغم كلفتها، ولكن الآثار ديالها راه أعمق (les résidus) ديالها راه صعبة، ولكن احنا اختارنا هذا لأن الجانب الثقافي الأساسي، والجانب الثقافي ما نعيدوهش من بلنا، لأننا اخترنا أن ندخل المعطى الديمقراطي البيئي في المسألة الديمقراطية، في مكونات المسألة الديمقراطية.

المغرب بهذا الاختيار يرقى نحو أن يكون جزءاً من العالم، من المشترك الإنساني في العالم المتقدم في العالم الديمقراطي.

لذلك، فهذا مدخل للبحث عن جودة الحياة، وجودة الحياة هي تكريم للإنسان، نحن راه كنعرفو أبناء الطاقة الأحفورية، واحنا أبناء مناطق اللي كانت فيها الطاقات، نعرف المآسي التي خلفتها والتي لا زالت نعانى من آثارها.

لذلك لا يمكن إلا أن نكون مع هذا المشروع، ولا يمكن إلا أن نقول أن هذا المشروع هو مدخل أساسي للتصالح مع البيئة ديالنا، وخاصة ونحن مقبلون في السنة المقبلة على احتضان "COP22"، والتي هي ليست من أجل عيون المغرب السوداء، ولكن لأن المغرب اختار هذا الطريق واختار هاذ المشروع ولا يمكن إلا أن ندعمه.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. لكم 3 دقائق، السيد المستشار، تفضل.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 3.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.
شكرا على مساهمتكم ورفعت الجلسة.